

فرص استثمارية

د. وفاء بنت ناصر المبيريك

تتمتع المملكة العربية السعودية بازدهار اقتصادي كبير وتلوح في الأفق فرص تنموية واعدة. ومما يشجع على هذا النمو تمتع المجتمع السعودي بالعديد من الخصائص الإيجابية مثل ارتفاع النمو السكاني، وشبابية المجتمع، وارتفاع معدلات الوعي الثقافي والتعليمي، والتعطش للفرص الاستثمارية المأمونة في ظل توفر الفوائد المالية المعطلة. جميع هذه العوامل تعزز ارتفاع الطلب على جميع متطلبات الحياة الضرورية والكمالية من مأكول وملبس وماوى وخدمات مختلفة. والنتيجة الحتمية لتنامي هذه الحاجات هو توفير فرص استثمارية للوفاء بها.

ومن الملاحظ، ولعمق متتالية، تطور القطاع الخاص في المملكة كماً وكيفاً، حيث تنوعت الأنشطة الاقتصادية بشكل واضح وملاموس، وتطورت الكثير من الأنظمة والقوانين الداعمة لهذا القطاع. كما تم تشجيع الاستثمارات الأجنبية في العديد من المجالات، حيث كان ذلك من نتائج انضمام المملكة لمنظمة التجارة العالمية والذي تطلب جهوداً جبارة ولفترة ليست قصيرة من قبل المملكة. جميع هذه الجهود تصب في مصلحة المملكة وإثبات جدارتها الاستثمارية، كما أن الضرورة تستدعي النظر والتأمل فيما تم تحقيقه لكي لا يخرج عن المسار المأمول والطموحات المرجوة.

ولعلي في هذا السياق أشير إلى بعض الملاحظات التي تعن لي كلما تأملت في هذه الإنجازات، لعلها تساهم في تحقيق نمو أكبر وبكفاءة أعلى:

١. إن ما حققته المملكة من تنوع ملحوظ في قاعدتها الاقتصادية لا يعني أن ليس هناك حاجة لإعادة توجيه هذا التنوع بحيث يتكيف مع التغيرات المتسارعة، مع تكثيف هذا التنوع وتعزيزه بشكل يساعد في إخراج المملكة من دائرة الدول ذات الاقتصاد المبني على سلعة واحدة والذي قد يعرضها للمعاناة في ظل التقلبات الاقتصادية المتوقعة وغير المتوقعة.
٢. من الملاحظ أن النمو موجه نحو المشاريع الاستهلاكية بشكل مبالغ فيه والدليل ازدياد عدد المشاريع الاستثمارية التي تخدم هذا الجانب من مراكز تسوق وهايبرماركت ضخمة في أنحاء البلد وبسرعة فائقة. ورغم حاجتنا لهذه المشاريع إلا أن المبالغة فيها تقودنا إلى سعار استهلاكي خارج عن السيطرة، كما أنها تترك أثراً اجتماعية سلبية مثل: تعزيز الصفة الاستهلاكية لدى الأفراد، استغلال المستهلك، وتأكيد اعتمادنا المتواصل على المنتجات المستوردة. لذا من الضرورة استدراك هذه الآثار السلبية عند توجيه رؤوس الأموال، خاصة وأن المملكة يتوفر فيها الكثير من المقومات التي تساعدنا في تعزيز الاستثمار في بعض القطاعات كالزراعة والصناعة مثلاً.
٣. من أهم القطاعات التي حققت نمواً كبيراً في المملكة، هو القطاع الصناعي. إن البناء على ماتم تحقيقه في هذا القطاع أمر ضروري بحيث يستمر الدعم مع التطوير وإتاحة فرص استثمارية أكبر فيه مع ضرورة إتاحة الفرصة للمرأة والذي خطت

٤. نحوه المملكة خطوات بسيطة، خاصة أن العديد من الصناعات تتلاءم مع طبيعة وظروف المرأة.
٥. لعله من البديهي أن نأمل بذل المزيد من الدعم للقطاع الاستثماري النسائي والذي لا زال يئن تحت وطأة بعض الأنظمة وتطبيقاتها المجحفة.
٥. يعاني المجتمع من ظهور نسبة واضحة ومقلقة للبطالة بين أوساط الشباب والشابات والتي كان من آثارها تسلل روح الإحباط والشعور بالملل مع بروز بعض المشاكل الاجتماعية، فحري بنا أن نهب لإشعال الحماسة وإحياء روح الريادة لدى هؤلاء ودفعهم للعمل والاستثمار في قطاع المشروعات الصغيرة المستقلة والتي تتناسب مع هذه الفئة العمرية.
٦. تكثيف الحوافز والدعم للمشاريع في المناطق الصغيرة والبعيدة نسبياً وذلك لتحقيق التوازن السكاني خاصة أن بعض تلك المناطق تعيش ظروفًا خاصة يمكن استغلالها لتحقيق ذلك. فمثلاً يمكن وضع خطط تنموية خاصة بالمناطق التي احتضنت جامعات جديدة بحيث تصبح تلك المناطق جاذبة للسكان من خلال توفير جميع العوامل المساعدة على الاستثمار فيها مثل تطوير البنى التحتية وتوفير الأولوية في الدعم للمشاريع القائمة في تلك المناطق، وبذل التسهيلات والأنظمة التي تيسر نشأة المشاريع فيها.
- وأخيراً نتمنى من أعماق القلب أن يتمتع وطننا المعطاء بالخير العميم وأن تستمر فيه السنوات السمان في ظل ولادة الأمن والاستقرار فيه.